مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية
اسم الكاتب: د. أنس هشام المملوك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5513
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية

الدكتور أنس هشام المملوك*

(تاريخ الإيداع 2 / 9 / 2020. قبل للنشر في 27 / 10 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض إليها المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية ، من خلال تحليل النسب الأساسية التي تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية وربطها مع إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية، للوصول إلى معرفة مدى كفاءة هذه البنوك في إدارة هذا النوع من المخاطر، وقد تم تحليل ثلاثة من النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس كفاءة محفظة الائتمان وعلاقتها بدرجة مخاطرها ولعل من أهمها المقاييس المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للمصارف ومن أهم هذه المقاييس ،**نسبة تغطية الديون غير العاملة ، نسبة تغطية الضمانات، نسبة قياس كفاءة الاصول** ، وقد تم تحليل هذه النسب تحليلاً قطاعياً كمياً معتمد على الدراسة الإحصائية للربط بين متغيرات البحث، وتحليلاً قطاعياً نوعياً يقيس بشكل مباشر درجة كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف المدروسة ضمن العينة من خلال إعطاء درجة كفاءة تتناسب مع وسطي قياس هذه النسب للوصول إلى القياس الأمثل لحجم إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية .

شملت عينة البحث أحد عشر مصرف سوري خاص خلال الفترة من عام 2008 ولغاية عام 2018وذلك لإيجاد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في البحث، من خلال استخدام الأسلوب المعتمد على برنامج التحليل الإحصائي Eviewsلتحليل العلاقة بين تلك المتغيرات.

ويخلص البحث إلى وجود أثر متفاوت بين إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية وبين كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف، كما أظهر البحث أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة.

* مدرس– جامعة الشام الخاصة– سورية. a.m.foas@aspu.edu.sy

The credit risk and its impact on the efficiency of credit portfolios in commercial banks An Analytical study on private banks in Syria

Dr. Anas Hisham Al-mamlouk*

(Received 2 / 9 / 2020. Accepted 27 / 10 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aims to analyze the impact of the total credit risks to which the credit portfolios of the Syrian private banks are exposed, by analyzing the basic ratios that indicate the efficiency of the credit portfolio and linking them with the total credit risk exposures, in order to arrive at knowledge of the efficiency of these banks in managing this type of risk, Three of the banking financial ratios recognized in this field have been analyzed to measure the efficiency of the credit portfolio and its relationship to the degree of its risks. Perhaps the most important of these are the accounting measures derived from the financial statements of banks, and the most important of these measures are the non-performing debt coverage ratio, the guarantee coverage ratio, the asset efficiency measurement ratio.

these ratios were analyzed by a quantitative sectorial analysis based on the statistical study to link the research variables, and a qualitative sectorial analysis that directly measures the degree of efficiency of the credit portfolios of the studied banks within the sample by giving a degree of efficiency commensurate with the average measurement of these ratios in order to reach the optimum measure for the size of total exposure to risks Fiduciary. The research sample included eleven private Syrian banks during the period from 2008 to 2018 in order to find a relationship between the independent variables and the dependent variable in the research, by using the method based on the Eviews statistical analysis program to analyze the relationship between those variables.

The research concludes that there is a varying effect between the total exposure to credit risk and the efficiency of the credit portfolios of banks. The research also showed the importance of maintaining the composition and quality of the credit portfolio, and reducing its risks within acceptable levels.

*Assistant Professor, Al- Sham Private University, Syria. a.m.foas@aspu.edu.sy

مقدمة:

إن توجهات إدارات المصارف اليوم في مجال إدارة المخاطر التي أصبح تقوم على الربط بين مخاطر الائتمان وكفاءة المحفظة الائتمانية للمصارف، وذلك لان الإدارة الكفؤة لمخاطر الائتمان زاد من درجة كفاءة محافظ البنوك وحسن من ربحيتها وخفض من معدلات الذبذبة في الإيرادات وزادت من سيولة رأسمالها واستعماله بطريقة أفضل استفادت منها البنوك وعملائها .ومع توسع النشاط الائتماني للمصارف وزيادة المخاطر الائتمانية، جعل إدارة تلك المصارف بحاجة إلى معلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الائتمانية ما أدى لتعاظم أهمية التحليل الائتماني كأداة لتقييم المخاطر الائتمانية للعملاء من جهة، وللتنبؤ بالتعثر والحد منه من جهة أخرى.

يأتي هذا البحث ليناقش تقييم المخاطر الائتمانية والتنبؤ بالتعثر في المصارف الخاصة العاملة في سورية حيث تم تقسيم البحث إلى قسمين ،القسم الاول تناول الاطار النظري للبحث حيث تناول إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً للمعايير الدولية، وتضمن القسم الثاني الإطار العملي للبحث حيث قدم الباحث الدراسة العملية على المصارف الخاصة العاملة في سورية واختبار الفرضيات للتوصل إلى النتائج والمقترحات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة فاطمة بن شنة ،2010 ،إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ، ومحاولة فهم و تحليل معايير لجنة بازل الدولية IIفي وضع مناهج تعمل على إدارة المخاطر و الحد من تعثر الديون، كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازلII ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للبنوك و يحول دون تعثرها، و محاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، و الوقوف على أسباب تعثر القروض في المصارف الجزائرية و السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث توصلت إلى أن المصارف تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دوري للاطلاع على نشاطها الائتماني و مؤشرات تعثرها و ذلك من خلال:معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم وحجم و نسبة القروض المتعثرة في كل قطاع و في كل نوع من أنواع القروض و كذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي و التحليل الإحصائي و ذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

2- دراسة علي عبد الله أحمد شاهين،2010، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية – دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين – الجامعة – غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراها بشأن منح الائتمان.

Research (2016) -3

Konovalova N., Kristovska I., Kudinska M **CREDIT RISK MANAGEMENT IN COMMERCIAL BANKS** POLISH JOURNAL OF MANAGEMENT STUDIES.

هدفت الدراسة إلى دراسة تقييم مخاطر الائتمان من خلال إنشاء نموذج لتقييم مخاطر الائتمان للعملاء المحتملون في البنوك التجارية، بالاعتماد على خصائص المقترضين مدة القرض، مقدار القرض، جنس المقترض، عمر المقترض، دخل المقترض، باستخدام 100 نموذج للعملاء المقترضين، تم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية في لاتفيا، وتم تحليل خصائص المقترضين باستخدام التحليل العاملي، وأظهرت النتائج أن متوسط دخل المقترض، ومبلغ القرض، ومدة القرض، وتاريخ الائتمان للمقترض من أهم العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان، وزيادة احتمال التعثر عن السداد.

Research (2016) -4

Louangrath, P. & Vongsilpawattana, W. **Credit Risk Assessment for Commercial Loans** International Journal of Research & Methodology in Social Science Vol. 2, No. 3, p.58 (Jul – Sep 2016). ISSN 2415-0371

هدفت الدراسة إلى تقييم مخاطر الائتمان للشركات باستخدام نموذج قوائم التدفقات النقدية كمؤشر للمخاطر الائتمانية كأداة لاختبار التعثر، ونموذج Altman Z score لتقييم القروض التجارية للشركات، تم تطبيق الدراسة على مجموعتين من الشركات، الأولى تتكون من عشر شركات مختارة من الصناعات المدرجة فيNASDAQ ، والمجموعة الثانية تتكون من عشر شركات مختارة من SP500 وأظهرت النتائج أن نموذج التدفقات النقدية غير فعالة كأداة لتقييم المخاطر الائتمانية للقروض التجارية، في حين تبين أن نموذجAltman Z score هو البديل الأفضل كأداة لتقييم التعثر المالي المحتمل، والجدارة الائتمانية للشركة.

Research (2016) -5

Oana Miruna DĂNILĂ **Credit Risk Assessment under Basel Accords**
Bucharest Academy of Economic Studies Theoretical and Applied Economics Volume XIX (2012), No. 3(568), pp. 77-90

هدفت الدراسة إلى دراسة تقييم المخاطر الائتمانية، ودراسة احتمالية التعثر لمقترضي الشركات الصغيرة والمتوسطة الرومانية، وتم تطبيق الدراسة على 2800 من مقترضي هذه الشركات باستخدام متغيرات كمية من خلال تحليل خمس مجموعات من النسب المالية وهي نسب الربحية، والسيولة، والدين، وخدمة الدين، والنشاط ونموذج تسجيل الائتمان، واستخدام متغيرات نوعية الحصة السوقية، ومخاطر المساهمين، ومخاطر الإدارة التنفيذية، والاعتماد على الموردين والعملاء، وأظهرت النتائج دقة المتغيرات الكمية والنوعية معاً في تقييم المخاطر الائتمانية واحتمال التعثر، وأوصت الدراسة باعتماد استراتيجية إدارة مخاطر تعتمد على التحسين والرصد المستمر لنظام التصنيف بالنظر إلى قرارات الائتمان الخاطئة.

Research (2014) -6

Asrin KARIM**, Evaluation of the Credit Risk with Statistical analysis,** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol. 4, No.3, July 2014.

هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات الداخلية المؤثرة في مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الإيرانية وهي معدل الفائدة، وربحية البنك، وعلاقة تاريخ العميل بالبنك، وفترة سداد القرض، والتأخر في إعادة سداد القرض وهل الشركة من

القطاع الصناعي أم لا، وتم إجراء التحليل الاحصائي باستخدام 20 عينة و5 متغيرات تابعة، وتم تحليل البيانات، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين مخاطر الائتمان والمتغيرات المستقلة لتقييم عملاء القطاع المصرفي الإيراني.

ميزات البحث عن الأبحاث السابقة:

1: تطبيق البحث على جميع المصارف الخاصة السورية.

2: تحليل النسب المالية الأساسية وربطها مع إجمالي المخاطر الائتمانية للتعرف على مدى كفاءة المصارف الخاصة السورية في إدارة المخاطر الائتمانية.

ثالثاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث نتيجة ارتفاع عمليات المنح الائتماني وما ترافق من ارتفاع حجم المخاطرة التي ترافق تلك العمليات، ومن هنا قد أصبحت الحاجة ملحة لترشيد القرار الائتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرافقة له ضمن نموذج يأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة فيه بهدف ترشيد القرار الائتماني واستقرار الأوضاع المصرفية والمحافظة على الودائع وحماية حملة الأسهم، وعلية فإنه أيضا جزء من مشكلة البحث تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو اثر تحليل المخاطر الائتمانية في كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف الخاصة السورية؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:التعرف إلى طبيعة المخاطر وماهي درجة الحيطة والحذر التي يقوم بها البنك لمواجهة خسائر التسهيلات الائتمانية الممنوحة؟ وما هي خطورة محفظة المحافظ الائتمانية؟ وسيتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال التركيز على جزء مهم من المخاطر الكلية التي تتعرض لها المصارف آلا وهي مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة هذه البنوك في إدارة هذا النوع من المخاطر، من خلال استخدام النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس مخاطر الائتمان.

2: التعرف على واقع التحليل الائتماني المعمول به في المصارف الخاصة السورية، والوقوف على الطرق المستخدمة من قبل هذه المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية والتنبؤ بالتعثر.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في جانبين:

1: الأهمية العلمية: التركيز الذي يتم في الآونة الأخيرة عملياً وعلمياً على جدارة المحافظ الائتمانية من خلال المحافظة على نوعية وعوائد الأصول المكونة للمحفظة الائتمانية، وحماية عوائده من التذبذبات على المدى الطويل الأجل، ولا سيما أن ظروف العملاء متغيرة، الأمر الذي أدى إلى أهمية قياس المخاطر الائتمانية وتأثيرها على أداء المحافظ الائتمانية للمصارف .

2: الأهمية العملية: من خلال التطبيق العملي للبحث على جميع المصارف الخاصة في سورية.

فرضيات البحث: تمت صياغة الفرضيات للإجابة على تساؤلات البحث على النحو التالي:

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة تغطية الديون غير المنتجة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

2- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الديون غير المنتجة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

نموذج ومتغيرات البحث:

1:) المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة بما يلي:

X1: نسبة تغطية الديون غير المنتجة: تدل هذه النسبة على نسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة الناتجة عن عدم السداد، وتزداد درجة تحوط المصرف لمواجهة خسارة القروض، وتقل درجة المخاطرة المرتبطة بها بازدياد هذه النسبة، ويفضل أن تكون بين 0.6 – 1 %، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة تغطية الديون غير المنتجة = مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية

X2: نسبة تغطية الضمانات: تدل إلى درجة تغطية الضمانات لتسهيلات الائتمانية الممنوحة و يدل نقصان هذه النسبة على زيادة المخاطر الائتمانية للمصرف لعدم كفاية الضمانات التي تم الحصول عليها من

نسبة تغطية الضمانات = الضمانات المأخوذة من المصرف / إجمالي التسهيلات الائتمانية

X3: نسبة قياس كفاءة الاصول: تدل هذه النسبة على كفاءة استخدام الأصول، وتستخدم لقياس فشل القروض كنسبة مئوية من كامل محفظة القروض، حيث تساهم هذه النسبة في قياس احتمال تعثر محفظة التسهيلات الائتمانية، وارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف، ويجب ألا تتجاوز 1.5% وتحسب كما يلي:

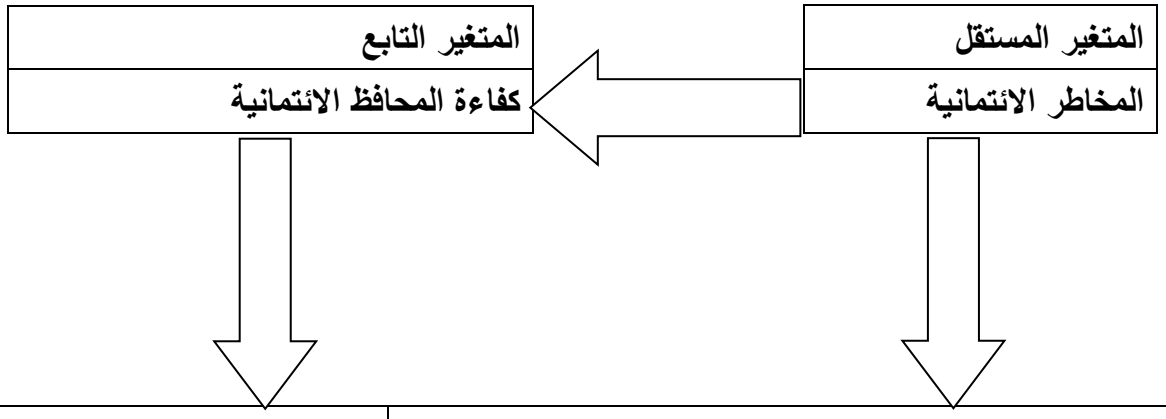
نسبة قياس كفاءة الأصول = التسهيلات الائتمانية غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية

2:) المتغيرات التابعة: تتمثل المتغيرات التابعة بالمتغير التابع الوحيد:

X: نسبة كفاءة إدارة الأصول: تستخدم للدلالة على سيولة و تنويع موجودات المصرف أي مدى كفاءة إدارة الأصول بالمصرف حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على قلة السيولة و عدم التنويع في موجودات المصرف و يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 60 % و يشير انخفاض هذه النسبة عن 20 % أن المصرف لا يقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية بشكل كاف و ضعف إدارة المصرف لمصادر أمواله و عدم استثمارها بالشكل الأمثل ويتم حسابها كمايلي:

نسبة كفاءة إدارة المحفظة الائتمانية = إجمالي التسهيلات الائتمانية / الموجودات

فيما يلي جدول يبين المتغيرات المستقلة والتابعة في البحث:



المتغير المستقل	المتغير التابع
نسبة تغطية الديون غير المنتجة = مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية	نسبة كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية = إجمالي التسهيلات الائتمانية / اجمالي الموجودات
نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة= الضمانات المأخوذة من المصرف/ إجمالي التسهيلات الائتمانية	
نسبة قياس كفاءة الاصول = التسهيلات الائتمانية غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية	

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي في القسم النظري من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية والتشريعات الناظمة ذات الصلة بالبحث، أما في القسم العملي سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي لتحليل المخاطر الائتمانية ودراسة أثرها على ادارة المحافظ الائتمانية للمصارف عينة البحث، كما سيتم استخدام البرنامج الاحصائيEviews لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من صحتها من خلال استخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعية Panel Data.

مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سوريا والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية والتي عددها 14 مصرفا منها 11 مصرف تجاري وثلاث مصارف اسلامية، وستتم الدراسة على جميع المصارف دون استثناء وذلك خلال الفترة الزمنية (2008-2018)، وسيتم جمع البيانات من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف في موقع بورصة دمشق للأوراق المالية.

القسم النظري

تحليل المخاطر الائتمانية

أولاً- مفهوم الائتمان المصرفي:وعرّف الاقتصاديون الائتمان بأنه: "أضع الثقة" وهي مأخوذة من الكلمة الإنجليزية حيث يقوم الائتمان على أساس الثقة والأمان، أي: توافر ثقة المعطي من الآخذ وهذان العنصران هما المحوران اللذان ترتكز عليهما عملية الائتمان. ومن هذا المفهوم يمكن القول أن الائتمان المصرفي يعبر عن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما (طبيعي أو اعتباري) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لفترة محددة حيث يقوم العميل في نهاية المدة المحددة بالوفاء بالتزاماته.

ويمكن وضع تعريف آخر للائتمان المصرفي وهو: "مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغاً من المال للمقترض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض أما القيمة الآجلة فهي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد"[1]

.ويعرف الباحث الائتمان: بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص سواء أكان طبيعياً أو اعتبارياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانة تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد لسبب ما.

ثانياً- أهمية الائتمان المصرفي:

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين، الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي[1].

أ- أهمية الائتمان على مستوى البنك:

يعتبر الائتمان المصرفي على مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ب- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:

- على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.

- يعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً ومليباً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان

1-حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص17.

بالمصارف التجارية، حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للبنك وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها[2].

ثالثاً- أنواع الائتمان المصرفي:

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن تصنيفها كالآتي :

أ- من حيث مدة الائتمان:

* الائتمان قصير الأجل: وتتراوح مدته بين 30 يوماً ولا تزيد مدته عن عام واحد، وهو عادة ما يستخدم من قبل المقترض لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم بالانخفاض في العادة.

* الائتمان متوسط الأجل: وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات.

* الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات. وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن بسعر الفائدة المصرفية تكون مرتفعة.

ب- من حيث الغرض من الائتمان:

* الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): حيث تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.

* الائتمان التجاري: يستخدم في الاستيراد والتصدير والتوزيع ويهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

* الائتمان الاستهلاكي: أي القروض الموجهة لشراء السلع لأغراض استهلاكية، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية، مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة، لذا فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى.

ج- من حيث الضمانات المرتبطة بالائتمان: وتكون الضمانة إما شخصية أو عينية أو مزيج من الضمانات الشخصية والعينية.

فالائتمان الشخصي هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان، بل يكتفي مانح الائتمان بوعد يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين، أي يؤخذ بالحسبان شخص ضامن موثوق به لديه سجل تجاري أو بيان بالدخل

أما الائتمان العيني فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض، بعد تقديمه أصولاً ضماناً لتسديد هذا الائتمان (عقارات – أراضي منشئات المشروع ...الخ.)

ج-مزيج من الضمانات الشخصية والعينية.

2- صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998ص43.

د- من حيث الشخص المقترض: يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى:

* ائتمان مصرفي خاص: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص، وهم الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات. وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص من الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذا الائتمان على ملاءتهم المالية الخاصة (الحالية والمستقبلية).

* ائتمان مصرفي عام: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والجهات الحكومية)،وتعتمد في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي للجهات الحكومية، الذي يتعلق بدوره بالظروف الاقتصادية والسياسية والمالية والأمنية.

رابعاً- المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية إضافة للمخاطر الأخرى كمخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق مع زيادة النشاط المصرفي عموماً والائتماني خصوصاً، وزيادة حدة المنافسة بين المصارف في ظل العولمة زادت المخاطر الائتمانية، الأمر الذي جعل من كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها ركناً أساساً لاستمرارية المصارف.

1- تعريف المخاطر الائتمانية: تعرف المخاطر الائتمانية على أنها مخاطرة عجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده وفقاً لتواريخ الاستحقاق، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك.[3]

كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المرتبطة بالطرف المدين في العقد نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الكاملة في مواعيدها المحددة.

ويعرف الباحث المخاطر الائتمانية:

أنها قيام لجوء البنك بتقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أ عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

2- أنواع المخاطر الائتمانية:تقسم المخاطر الائتمانية إلى أنواع وفق ما يلي[4]:

- مخاطر العجز عن السداد: هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه: عدم الالتزام بالدفع، الدخول في إجراء قانوني، العجز عن السداد(أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة، القيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعا لظروف السوق).

وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا ان معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

---

[3] - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2003، ص 71.

[4] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 174.

- مخاطر التحصيل: إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت وذلك نتيجة لمخاطر التركزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر كبيرة جداً. وتحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر باللجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها و الذي يجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة جداً.

– مخاطر التركزات الائتمانية: عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى المصرف بشكل عام، على مستوى الصناعة(قطاعات)،أو على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وان زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل.

3– أسباب المخاطر الائتمانية:تقسم إلى الأسباب التالية:

المخاطر العامة: هي المخاطر الناجمة عن الحالة الاقتصادية والسياسية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه الذي يدعى بخطر البلد، إضافة للعوامل الطبيعية المتمثلة بالزلازل والفيضانات.

المخاطر المهنية: هي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والمؤثرة في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية و مدى تأثيرها على شروط و تكاليف الإنتاج.

المخاطر الخاصة بالمقترض: هي أكثر المخاطر انتشاراَ و تكراراً و أكثرها صعوبة للتحكم فيها نظراً لكثرة أسبابها والتي تؤدي بالعميل إلى عدم تسديد التزاماته، وتقسم إلى عدة مخاطر:

مخاطر مالية: تتعلق بقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في تواريخ الاستحقاق.

مخاطر الإدارة: تتعلق بنوعية الادارة و نقصد بها خبرة و كفاءة و سياسات المؤسسة المقترضة، والنظم المطبقة في الرقابة على المخزون والسياسات المحاسبية المطبقة.

مخاطر قانونية: تتعلق بالوضعية القانونية للمؤسسة ونوعية نشاطها، ومدى علاقتها بالمساهمين.

4– مراحل إدارة المخاطر الائتمانية:تقوم المصارف بمجموعة من الإجراءات لإدارة المخاطر الائتمانية والتحوط منها من خلال ما يلي:

أ–**التعرف على المخاطر وتحديدها:** تعتبر من أهم مراحل إدارة المخاطر في المصارف، حيث يتم من خلالها اكتشاف المخاطر المحيطة بالمصرف وتصنيفها ضن مجموعة المخاطر الملائمة ليتم تقييمها والسيطرة عليها، ويتضمن تحديد المخاطر مايلي:

المخاطر المرتبطة بطبيعة العملية المطلوب تمويلها والنشاط الذي تنتمي إليه:

تختلف المخاطر وتتعد حسب طبيعة ونوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة والضمانات المقدمة من العميل.

المخاطر المرتبطة بالعميل: هي المخاطر المرتبطة بشخصية العميل ومدى ملاءته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه والوفاء بالتزاماته، ومن أمثلة هذه المخاطر فقد العميل لأهليته لاستمرار التعامل مع المصرف، عدم حرصه على الوفاء بالتزاماته، وتراجع كفاءته في إدارة نشاطه لأسباب ذاتية أو خروج بعض الكفاءات من المنشأة.[5]

المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: هي المخاطر المرتبطة بالعوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية دون أن يكون للمصرف قدرة على تجنبها مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر انخفاض القوة الشرائية، مخاطر الصناعة.

المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان: هي المخاطر المرتبطة بعدم توافر الخبرات المتخصصة داخل المصرف، إضافة إلى عدم كفاءة إدارة متابعة الائتمان المقدم للعميل للتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المفروضة عليه، إضافة لمخاطر السيولة الناشئة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.

بعد قيام المصرف بتقدير نوع وطبيعة المخاطر المترتبة على إقراض عميل ما يتخذ الإجراءات الوقائية للتعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها والتغلب عليها وتقليل أثارها السلبية ومنها:

أ: بالنسبة لمخاطر المرتبطة بالعميل يقوم المصرف بتحرير اتفاق شرطي يعطي المصرف الحق في وضع قيود على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات المؤثرة في قدرة العميل على رد الائتمان الممنوح له.

ب: استيفاء الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكون المصدر الأول للوفاء بالالتزامات الاكمال الناجح للمشروع والذي يعني سيولة نقدية كافية لسداد المصرف.[6]

ج: يمكن التحكم بالمخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان عن طريق تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل المصرف لمنع وقوع الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب

ب- تحليل المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:شهدت الأعمال المصرفية لدى المصارف التجارية تطوراً كبيراً عبر السنين، وبما أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات المصارف، فإن القروض تمثل الاستخدام الرئيسي لتلك الايرادات، وتمثل عملية منح الائتمان للعملاء الخدمة الرئيسية للمصارف التجارية، وبالنظر للأزمات المالية التي شهدتها معظم الدول كانت للمخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الائتمانية سبباً رئيسياً في حدوث تلك الأزمات، ومن هذا المنطلق جاءت لجنة بازل للرقابة على البنوك بوضع معايير دولية للرقابة على البنوك لحمايتها من خطر الإفلاس وهو ما تجسد في اتفاقية بازل الأولى والثانية.

1: تحليل المخاطر الائتمانية:إن الغرض الأساسي من التحليل الائتماني هو تحديد قدرة ورغبة المقترض على سداد القرض الممنوح وفق الشروط المتفق عليها، ويتطلب إجراء التحليل الائتماني تحديد العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، الذي من شأنه تحديد قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ الاستحقاق وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

العوامل الخاصة بالعميل: تتمثل العوامل الخاصة بالعميل بالشخصية، رأس المال، قدرته على إدارة نشاطه، تسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، الظروف الخاصة والعامة المحيطة بالنشاط الذي يمارسه العميل، حيث تقوم هذه العوامل

[5] - د. أحمد غنيم ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل، ط2 1999، ص6

[6] -Mashlab, Jihad :"Eighteen Credit Principles",Union of Arab Banks , March2004, pp 83-84 .

بدور تقييم العميل ومدى إمكانية منحه للائتمان المطلوب، وتحديد نوع ومقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان للمقترض مما يساعد إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.[7]

العوامل الخاصة بالمصرف: تتمثل بالعوامل التالية: درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف أي شكل ومقدار التوظيف الحالي في أصول المصرف ومدى قابليتها للتسييل بسرعة ويؤثر فيها عاملان أساسيان هما تلبية طلبات المودعين من سحب الودائع. [8]

– الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قراره الائتماني أي مدى استعداده لمنح الائتمان من عدمه، وتقوم المصارف بتبني استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف لتقبل أكبر درجة من المخاطر دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية لتحقيق حجم عمليات مناسبة، وقد تكون استراتيجية متحفظة التي لا تقبل أي عملية منح ائتمان تتضمن مخاطر غير معتادة، أو استراتيجية رشيدة بعدم منح الائتمان المتضمن مخاطر مرتفعة وذلك وفقاً لحجم المصارف وإمكانياتها.

ج– تقييم المخاطر الائتمانية: عند قيام المصرف بممارسة نشاطه الائتماني في تقديم القروض، يتوقع حصوله على إيرادات مستقبلية مع احتمال عدم تحصيل تلك الإيرادات أو جزء منها نتيجة عدم قدرة بعض المقترضين الوفاء بالتزاماتهم في تاريخ الاستحقاق لذلك يقوم بتقييم مخاطر عدم السداد مسبقاً، ويجب أن يظهر تقييم المخاطر الائتمانية مواطن القوة والضعف لدى المصرف، وأن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر وأن يكون لدى المصرف نظام للتعامل مع هذه المخاطر .

5– أهم طرق تقييم المخاطر الائتمانية:

طريقة النسب المالية: تركز المصارف عند منح القروض على الدراسة المالية للمقترضين من خلال تحليل المركز المالي واستنتاج ربحية المقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية لتسيير عملياته والوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، ويمكن للبنك القيام بنوعين من التحليل[9]تحليل مالي عام لاستنتاج الوضعية المالية العامة للمقترض، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية المتعلقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تظهر العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية بشكل حسابي:

أ– النسب الخاصة بقروض الاستغلال:عندما يواجه المصرف طلباً لتمويل نشاطات الاستغلال ويقوم بدراسة الوضع المالي للمقترض يقوم باستخدام مجموعة من النسب المالية ذات العلاقة ومنها:

نسب التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

نسب الدوران: وهي ثلاث نسب دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، سرعة دوران الوارد.

ب– النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عند قيام المصرف بمنح قروض لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل يتعرض لمخاطر مختلفة عن التي يتعرض لها عند منح قروض الاستغلال ومن أهمها:

التمويل الذاتي / ديون الاستثمار الآجل.–نسبة المديونية– التقييم المالي للمشروع الاستثماري[10]:صافي القيمة الحالية .

---

[7] - إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص 46

[8] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 93

[9] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 146.

[10] - مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، ط1، 2010، ص 106

القسم العملي

دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية

سيتم اختبار الفرضيات من خلال استخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية للمصارف مجتمعة من خلال ادخال كل متغير على حدة، ثم ادخال كافة المتغيرات للنموذج لمعرفة أثر هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع وذلك باستخدام برنامج Eviews كالتالي:

أولاً: اختبار الفرضيات :

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة تغطية الديون غير المنتجة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

Dependent Variable: X
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 01:10
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 154

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0649	-1.862688	0.093071	-0.173362	X1
0.0000	21.42696	1.731542	37.10168	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

34.13976	Mean dependent var	0.777401	R-squared
16.03420	S.D. dependent var	0.733249	Adjusted R-squared
7.220534	Akaike info criterion	8.281329	S.E. of regression
7.731425	Schwarz criterion	8298.230	Sum squared resid
7.428121	Hannan-Quinn criter.	-502.0990	Log likelihood
1.797845	Durbin-Watson stat	17.60745	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة معامل الارتباط لنسبة تغطية الديون الغير منتجة 0.17 وهي سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين نسبة تغطية الديون غير منتجة وكفاءة ادارة المحافظ الائتمانية، ولكن هذه العلاقة غير معنوية لان قيمة احتمالية معامل الارتباط تساوي 0.06 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

وعليه يمكن قبول الفرضية التالية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة تغطية الديون غير المنتجة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

2- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

Dependent Variable: X
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 01:18
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 154

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0395	2.081609	0.024099	0.050164	X2
0.0000	17.86156	1.726552	30.83893	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

34.13976	Mean dependent var	0.778935	R-squared
16.03420	S.D. dependent var	0.735087	Adjusted R-squared
7.213620	Akaike info criterion	8.252752	S.E. of regression
7.724512	Schwarz criterion	8241.059	Sum squared resid
7.421207	Hannan-Quinn criter.	-501.5943	Log likelihood
1.653879	Durbin-Watson stat	17.76458	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة معامل الارتباط لنسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة 0.05 وهي موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة وكفاءة ادارة الاصول، و هذه العلاقة معنوية لان قيمة احتمالية معامل الارتباط تساوي 0.049 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%.

وعليه يمكن قبول الفرضية التالية:

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الديون غير المنتجة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

Dependent Variable: X
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 01:21
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 154

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4467	-0.763465	0.067008	-0.051158	X3
0.0000	17.62874	1.861769	32.82065	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

34.13976	Mean dependent var	0.772116	R-squared
16.03420	S.D. dependent var	0.726916	Adjusted R-squared
7.243999	Akaike info criterion	8.379064	S.E. of regression
7.754891	Schwarz criterion	8495.254	Sum squared resid
7.451586	Hannan-Quinn criter.	-503.8119	Log likelihood
1.041314	Durbin-Watson stat	17.08217	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة معامل الارتباط لنسبة الديون غير المنتجة 0.05 وهي سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين نسبة الديون غير المنتجة وكفاءة ادارة الاصول، ولكن هذه العلاقة غير معنوية لان قيمة احتمالية معامل الارتباط تساوي 0.44 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%.

بناء عليه يمكن قبول الفرضية التالية:

لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الديون غير المنتجة و كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية

ثانياً: نموذج البحث

ولبناء نموذج البحث سيتم ذلك من خلال ادخال كافة المتغيرات السابقة مجتمعة لمعرفة علاقتها ودرجة تأثيرها على كفاءة ادارة المحافظ الائتمانية.

Dependent Variable: X
Method: Panel Least Squares
Date: 06/27/08 Time: 00:14
Sample: 2008 2018
Periods included: 11
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 154

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0061	-2.792759	0.109091	-0.304665	X1
0.0401	2.075465	0.023491	0.048755	X2
0.0253	-2.265249	0.077595	-0.175771	X3
0.0000	12.56633	2.515024	31.60462	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

34.13976	Mean dependent var	0.793701	R-squared
16.03420	S.D. dependent var	0.748628	Adjusted R-squared
7.171884	Akaike info criterion	8.039072	S.E. of regression
7.723647	Schwarz criterion	7690.575	Sum squared resid
7.396078	Hannan-Quinn criter.	-496.5476	Log likelihood
1.752613	Durbin-Watson stat	17.60900	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن قيمة احتمالية معامل الارتباط لكافة المتغيرات معنوية لأنها أصغر من مستوى الدلالة 5%، مما يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين درجة التعرض للمخاطر الائتمانية وكفاءة ادارة هذه المحافظ.

وعليه بناء على النتائج السابقة يمكن صياغة نموذج البحث على الشكل التالي:

$$X= a+ a_1 X_1+ a_2X_2 + a_3X_3+e$$

$$X= 31.6 -0.3\ x_1+0.048x_2-0.175x_3+e$$

$$(0.000)\ (0.006)\ (0.040)\ (0.025)$$

$$\text{Adjusted } R^2=74.8\%$$

$$\text{Prob(F-statistiv)}=0$$

$$D.W= 1.7$$

نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج تساوي تقريباً 75% مما يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج قادرة على تفسير 75% من تغيرات المتغير التابع أما النسبة الغير مفسرة25% تعود لمتغيرات اخرى لم يتم ادخالها في النموذج، كما نلاحظ أن النموذج سليم ومقبول احصائيا وذلك لان قيمة احتمالية F−statistic تساوي الصفر وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%، كما أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة Dwتساوي 1.7 .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- هدف البحث إلى التعرف على درجة تأثير اجمالي المخاطر الائتمانية **في كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية** في للفترة من 2008 -2018 وفق البرنامج الاحصائي Eviews وتبين من نتائج البحث ما يلي:

أ- هناك **ارتباط سالب نسبي وعلاقة عكسية** بين **نسبة الديون غير المنتجة وبين كفاءة المحفظة الائتمانية.**

ب- هناك **ارتباط سالب وعلاقة عكسية بين نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية وبين كفاءة المحفظة الائتمانية .**

ج- هناك **ارتباط موجب نسبي وعلاقة طردية** ذات دلاله إحصائية بين **نسبة تغطية الضمانات بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية وبين كفاءة المحفظة الائتمانية.**

2- إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية انعكاس على الواقع العملي (التطبيقي) للمصارف التجارية موضع البحث، كما تشير نتائج البحث إلى وجود المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى لم يشملها البحث مثل مضاعف الرافعة المالية ومعدل العائد على الودائع، كذلك العمل على قياس درجة كفاية رأس المال بمؤشرات مالية أخرى مثل رأس المال إلى الودائع، أو رأس المال إلى القروض لكن مع المحافظة على متغير البحث. وأيضاً العمل على دراسة معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل القوة الايرادية بشكل مفصل بما يضمن الاستفادة منها كعناصر تساعد في تعظيم كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف التجارية.

3-إن التركيز الذي يتم في الآونة الأخيرة عملياً وعلمياً على جودة المحافظ الائتمانية من خلال المحافظة على نوعية وعوائد الأصول المكونة للمحفظة الائتمانية، وحماية عوائده من التذبذبات على المدى الطويل الأجل، ولا سيما أن ظروف العملاء متغيرة، الأمر الذي أدى إلى أهمية تفعيل إدارة المخاطر لتخفيف المخاطر الائتمانية وتأثيرها على أداء المحافظ الائتمانية للمصارف.

4-إن الاعتماد على النسب المالية في تحليل كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف أشار وبوضوح إلى تفاوت سياسة المصارف في منحها للائتمان والاعتماد على أساليب مختلفة في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية.

5 - ان الاعتماد على النسب المالية في تحليل كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف أعطت نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ للعينة المدروسة في عمليه إدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك ايجابياً على مؤشر الأداء للمصارف المدروسة، واستطاعت هذه المصارف بناء محافظ ائتمانية ذات جوده عالية، مما مكنها من تجاوز الكثير من الآثار السلبية للمخاطر الائتمانية، وهذا مما يعزز دور المصارف في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية شاملة.

التوصيات:

1- إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

2- تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف التجارية لتمكينها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

3- يعتبر نظام إدارة المخاطر أحد الاتجاهات المعاصرة اللازمة لتقييم عناصر الخطر وتوفير المعلومات التفصيلية التي تساعد على ترشيد القرارات من خلال القيام بالتدابير والإجراءات التالية:

أ-وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي وتأمين المنافسة الشريفة في السوق المصرفية إلى جانب عدم السماح للبقاء إلا للمصارف القوية ماليا، وتهدف تلك السياسات ضمن أمور أخرى إلى: التأكد من كفاية رأس المال المصرفي- الأهلية الوظيفية لكبار حملة الأسهم وكبار المديرين- شفافية الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي للمصرف بما في ذلك نوعية نظم الإدارة والرقابة – الإشراف الملائم على المصرف الأجنبي في بلده الأم.

ب-الحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب ملاك المصارف ومديريها: وتهدف هذه القيود على تشجيع العمل المصرفي السليم وذلك بالحد من تركيز الإقراض ومن الإقراض للعاملين في المصرف ومن اختلالات السيولة.

ج- فرض تدابير وإجراءات على أنشطة المؤسسات الضعيفة: وهي تهدف إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات التصحيحية والجزائية وذلك عند انتهاك المصارف لأحكام القوانين أو النظم التحوطية أو اتفاقات التراخيص مع مراعاة تكثيف هذه الإجراءات بشكل تدريجي بعد ذلك.

4-إجراء مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يظهر فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

5- إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

المراجع :

1- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.

2- صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

3- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2003.

4- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأيمن وإيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.

5-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

7- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، ط1، 2010.

1-Mashlab Jihad :"Eighteen Credit Principles",Union of Arab BankMarch2004.

2- Konovalova N., Kristovska I., Kudinska M CREDIT RISK MANAGEMENT IN COMMERCIAL BANKS POLISH JOURNAL OF MANAGEMENT STUDIES,2016.

3-Louangrath, P. & Vongsilpawattana, W. Credit Risk Assessment for Commercial Loans International Journal of Research & Methodology in Social Science Vol. 2, No. 3, p.58 (Jul – Sep 2016). ISSN 2415-0371

4- Oana Miruna DĂNILĂ Credit Risk Assessment under Basel Accords Bucharest Academy of Economic Studies Theoretical and Applied Economics Volume XIX (2012), No. 3(568), pp. 77-90
5- Asrin KARIM, Evaluation of the Credit Risk with Statistical analysis, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol. 4, No.3, July 2014.